

يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت السعودية الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 5 يوليو 2020

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للسعودية التابع لمجموعة IHS Markit

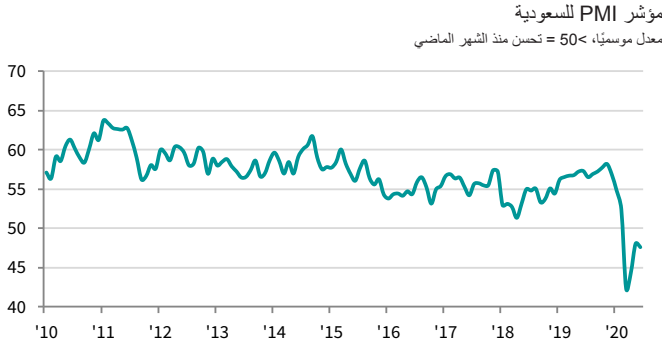
انتكاسة للقطاع الخاص غير المنتج للنفط خلال شهر يونيو مع انخفاض نشاط الأعمال بوتيرة أسرع من شهر مايو

النتائج الأساسية:

انخفاض النشاط التجاري في ظل استمرار نقص طلب العملاء

تراجع معدلات التوظيف بوتيرة قياسية في تاريخ الدراسة

توقعات الشركات للعام القادم تتحول إلى سلبية في شهر يونيو



المصادر: IHS Markit.

جُمعت بيانات شهر يونيو 2020 في الفترة من 12-22 يونيو 2020.

تعليق

صرّح تيم مور، مدير الاقتصاديات في مجموعة IHS Markit والمسؤول عن إعداد الدراسة، قائلاً:

"أشارت بيانات شهر يونيو إلى أنه كان شهرًا صعبًا على اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية، حيث أفادت تقارير كثيرة بأن أنماط الإنفاق الحذرة من قِبل المستهلكين والشركات أعاقَت الطلبات الجديدة. وأشار مؤشر مديري المشتريات الرئيسي إلى استمرار تدهور ظروف العمل الإجمالية، رغم أن سرعة التباطؤ ظلت أقل حدة مما كانت عليه في شهري مارس وأبريل.

"أدى ضعف الطلب المحلي والانخفاض الحاد في مبيعات الصادرات إلى انخفاض إضافي في الأسعار خلال شهر يونيو. وبهذا يكون متوسط أسعار السلع والخدمات قد انخفض لمدة خمسة أشهر على التوالي. وقد أدى الضغط على هوامش الأرباح إلى مبادرات واسعة النطاق لخفض التكاليف على مستوى القطاع الخاص. كما أدت الجهود المبذولة للحد من النفقات العامة والمخاوف بشأن مستقبل الأعمال في العام المقبل إلى انخفاض آخر في أعداد الموظفين في شهر يونيو، وكانت وتيرة فقدان الوظائف هي الأسرع منذ بدء الدراسة في شهر أغسطس 2009."

أشارت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في السعودية إلى انخفاض آخر في النشاط التجاري خلال شهر يونيو. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة على نطاق واسع حدوث اضطراب في العمليات التجارية وانخفاض طلب العملاء في ظل جائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19). تم جمع البيانات الأخيرة في الفترة من 12-22 يونيو 2020.

أدى تقلص حجم العمل والمخاوف بشأن مستقبل الأعمال على المدى القريب إلى جولة أخرى من تخفيضات الوظائف في شهر يونيو. وتسارع معدل الانخفاض في أعداد الموظفين منذ شهر مايو وكان الأسرع منذ بدء الدراسة في شهر أغسطس 2009.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) التابع لمجموعة IHS Markit في السعودية - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - 47.7 نقطة في شهر يونيو، منخفضًا بذلك عن 48.1 نقطة سجلها في شهر مايو ومسجلًا أقل من المستوى المحايد (50.0 نقطة) للشهر الرابع على التوالي.

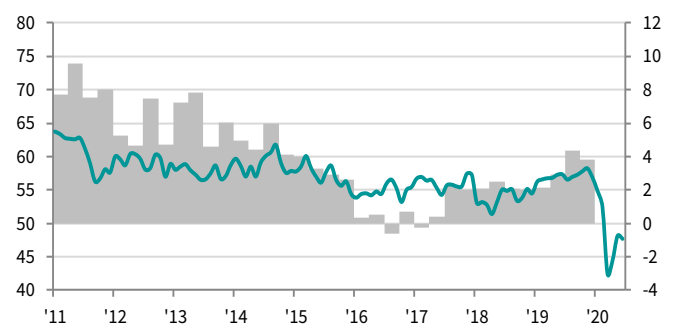
وكان انخفاض النشاط التجاري والأعمال الجديدة والتوظيف بشكل أسرع هي العوامل الرئيسية التي أدت إلى تراجع مؤشر PMI الرئيسي خلال شهر يونيو.

كما كان الانكماش في النشاط التجاري أكثر حدة مما كان عليه في شهر مايو، لكنه لا يزال أقل حدة من المستوى القياسي الذي شهده شهر أبريل. ويرجع انخفاض حجم إنتاج القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المقام الأول إلى الظروف الاقتصادية المتدنية ونقص الأعمال الجديدة في شهر يونيو. وأشارت معظم الشركات التي شهدت نموًا إلى قوة الطلب على الخدمات الرقمية والمنتجات الاستهلاكية الأساسية.

تابع...

النتائج المحلي الإجمالي غير النفطي
معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضي

مؤشر PMI



المصادر: IHS Markit، GaStat

انخفض إجمالي الأعمال الجديدة للشهر الرابع على التوالي خلال شهر يونيو. حيث علقت الشركات المشاركة في الدراسة على أنماط الإنفاق الحذرة بين العملاء من الشركات والمستهلكين، على الرغم من الجهود المبذولة لتحفيز الطلب من خلال تخفيض الأسعار. وظلت مبيعات التصدير في مسار هبوطي حاد في شهر يونيو، الأمر الذي ربطته الأغلبية بالتحديات اللوجستية في ظل قيود السفر الدولية.

كما طالبت مواعيد تسليم الموردين بشكل حاد في شهر يونيو وإلى حد أكبر مما شهدته الشهر السابق. ويعكس طول مواعيد تسليم المواد الخام تمدد القدرة الاستيعابية للنقل وتأخر الشحنات عند الحدود الدولية.

على الرغم من استمرار الضغوط على سلاسل التوريد والتقارير التي تفيد بارتفاع تكاليف النقل، كشفت أحدث البيانات عن انخفاض إجمالي جزئي في متوسط أسعار المشتريات. في الوقت نفسه، انخفضت تكاليف التوظيف مرة أخرى في شهر يونيو، ولكن بوتيرة أبطأ من الرقم القياسي المسجل في مايو. وعلق كثير من الشركات المشاركة في الدراسة على الحاجة إلى خفض النفقات العامة وتحسين التدفق النقدي من خلال تقليل تكاليف الرواتب. أدى ضعف ظروف الطلب والمخاوف بشأن التوقعات على المدى القريب أيضًا إلى انخفاض قياسي في أعداد العمالة.

وأشارت بيانات شهر يونيو إلى أن توقعات الشركات للعام المقبل تحولت إلى سلبية لأول مرة منذ بدأ هذا المؤشر في شهر يوليو 2012، إلا أن درجة التشاوم كانت هامشية فقط. وعلقت الشركات التي تتوقع حدوث انخفاض في نشاط الأعمال خلال الأشهر الـ 12 المقبلة في الغالب على تزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي وتراجع الطلب بشكل كبير.

الاتصال

كاترين سميث
العلاقات العامة
IHS Markit
هاتف: +1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

تيم مور
المدير الاقتصادي المساعد
IHS Markit
هاتف: +44 1491 461067
tim.moore@ihsmarkit.com

نبذة عن IHS Markit (بورصة نيويورك: IHS) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com.
لقراءة سياسة الخصوصية، انقر [هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنظمة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI® للسعودية التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسل إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يونيو 2020 في الفترة من 12-22 يونيو 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit Index™ و Purchasing Managers' Index® و PMI® إيمان أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.